

معاً نحو المساواة

تجديد النداء:

برنامج بيروت حول النداء العالمي لمكافحة الفقر،

15 آذار (مارس) 2006

تمهيد

1. في بداية القرن الواحد والعشرين، لا يزال أكثر من مليار شخص قابع في حالة من الفقر المدقع ويعاني من خلل هائل في المستوى المعيشي، ويشكل النساء 70% منهم. كما أننا نواجه حالة طوارئ على صعيدي الإيدز والمالاريا، مع 40 مليون مصاب بأحد المرضين. هناك 104 مليون طفل غير مخول الذهاب إلى المدرسة، و860 مليون شخص (يشكل النساء 70% منهم) لا يجيدون القراءة والكتابة. كما أن الملايين من الناس عاطلين عن العمل، أو يشغرون وظائف غير مستقرة ذات ظروف عمل متدنية، ومن دون مدخول ثابت يخولهم إعالة عائلاتهم. يشكل الأطفال والشباب نصف عدد سكان العالم ويعانون من نقص في تأمين الخدمات الأساسية وتوظيف الشباب. يشكل الجوع واقعاً يومياً للكثيرين. وفي بعض أنحاء العالم، لا يزال موت الأمهات خلال عمليات الولادة وموت الأطفال في مراحل الطفولة المبكرة، حدثاً متكرراً يمكن تفاديه بتأمين العناية الصحية الأساسية. 1.4 مليار شخص يفتقرون للمياه الصالحة للإستعمال. نستوحي من كفاحهم المتواصل يومياً من أجل تأمين حقوقهم في سبل العيش، والموارد، والأمل، والخدمات الأساسية. يتمتع العالم اليوم بموارد ومعرفة وتكنولوجيا كافية للقضاء على الفقر.
2. إن هذا الفقر هو إنتهاك كبير لحقوق الإنسان. يستمر الفقر بالتفاقم بسبب استبعاد مجموعات من الناس نظراً للمستوى الإجتماعي، والمستوى الطبقي، والإختلاف الجندي، وعدم القوة، والعمر، والإنتماء العرقي والديني أو غيرها من الأوضاع مثل زيادة الدعم العسكري، والإنحلال البيئي، والإفتقار للحكم والإجراءات الديمقراطية.
3. تؤدي النزاعات المسلحة والحروب إلى تدمير سبل المعيشة، والقضاء على الإجراءات الديمقراطية، وحقوق الإنسان بما فيها حق تقرير المصير. وإلى تحويل الموارد عن مجراها الهادف للتنمية وسيادة العدالة الإجتماعية. إن أفضل ما يمكن عمله لتفادي النزاعات وإنشاء السلام، هو بذل الجهود لترسيخ الأمن بين البشر. تشكل حماية الناس واجباً عالمياً على جميع الدول والمؤسسات الديمقراطية الدولية. إن تزايد الدعم العسكري وإعادة التسلح يقللان من الحيز السياسي والمسؤولية العامة للدول، كما يحولان مجرى التمويل المخصّص للتنمية، ويجعلان من السلام المستدام وهماً كلياً غير قابل للتحقيق. تطال الحروب والنزاعات الأمن، والهدوء، ومستقبل النساء والأطفال بنسب متفاوتة.

4. لا يمكن تخطي الفقر من دون تحدي نظام التسلط الذكوري، والرأسمالية، والنموذج الحالي للتنمية الذي يبدي المكاسب على المصالح العامة، وأمن البشر وسعادتهم. علاوة على ذلك، من الضروري إجراء توزيع عادل للأراضي من أجل تخطي الفقر الريفي.
5. تقوم الأدوات المعنية بحقوق الإنسان الدولية بالحفاظ على حقوق الناس جميعاً بالعيش في رفاهية ومستوى معيشي ملائم، وما يقتضي ذلك من تأمين الغذاء والملبس والسكن والمياه الصالحة للإستخدام والعناية الصحية. إن الحكم غير العادل، و شروط الديون والتقديمات، والأعمال التجارية، كلها تقضي على تلك الحقوق.
6. حتى الآن، إنّ التعهّات ببذل الجهود المذكورة في بيان الألفية من أجل معالجة الفقر، وعدم المساواة، والظلم، وتحقيق تطوّر مستمر، لم تكن كافية إطلاقاً. فغالباً ما تفشل الحكومات في تأمين احتياجات الناس ضمن حدود أراضيها، والمساعدات التي تقدّمها الدول الغنية ليست ملائمة على صعيدي الكمية والنوعية، كما أنه لم يتم تنفيذ الوعود المتعلقة بإلغاء الديون. لم تتحرّك الدول الغنية حتى الآن فيما يتعلق بتعهّاداتها المتكرّرة لمعالجة قوانين التجارة ومزاواتها غير المنصفة. لدينا الوسائل التي تخولنا من تبديل هذا الوضع كلياً. لقد مضى الوقت الذي وجب على الحكومات أن تتحرّك خلاله.
7. متأثرين بهذا الأمر الملح، قامت مجموعة من ممثلي المجتمع المدني تتضمنّ منظمات غير حكومية، وشبكات دولية، وحركات إجتماعية، وإتحادات تجارية، ومنظمات نسائية، ومجموعات ذات عقيدة دينية وغيرها من ممثلي المجتمع المدني بعقد اجتماع في جوهانزبرغ في أيلول 2004. فأطلقت النداء العالمي لمكافحة الفقر الذي عيّن سنة 2005، العام الذي تتمكّن خلاله الحكومات من اتخاذ إجراءات حاسمة في إطار الإيفاء بوعود الألفية والجعل من واقع الفقر تاريخاً.
8. خلال العام 2005، ساهمنا في بعض النجاحات معارضين بذلك متطلبات سياستنا، تحديداً:
- تعهّات أوروبية بزيادة المساعدات الرسمية للتنمية (ODA) إلى 0.56% في العام 2010 و0.7% في العام 2015؛
 - تجديد تعهّات دول الثماني بمضاعفة المساعدات؛
 - عقد إتفاق لإلغاء ديون 18 دولة فقيرة ذات دين كبير، ونيجيريا؛
 - تعهّد من دول الثماني بأنها لن تجبر مجدّداً الدول الفقيرة على التحرّر من عقائدها
9. إننا ندرك أنّ هذه الإرادة السياسية نتجت عن تحرك هائل للشعوب حول العالم وعن تبدل في الرأي العام حول الفقر. بالتالي نجدد نداءنا للتحرك.
10. يجمع النداء العالمي لمكافحة الفقر وعدم المساواة عدداً متزايداً من ممثلي المجتمع المدني والناس في الجنوب والشمال. أية منظمة تابعة لمجتمع مدني ترغب في دعم المبادئ، وجوهر الرسالة، والتحرك المشترك هي مدعوة للمشاركة. لا يتعلق الأمر بالعضوية.
11. شهدت السنوات القليلة الماضية تشعبات وانقسامات عالمية هائلة. ويعيش الناس في جميع أنحاء العالم حالة من عدم الأمان والإستقرار أكثر من أي وقت مضى. إننا نؤمن أنه بإمكان العالم أن يتحد مجدّداً لمكافحة

الفقر. وافقنا على تبني تحركات وأعمال مشتركة في أوقات مهمة من العامين 2006 و2007. كما أننا نخطط لنرمز لأعمالنا بوضع شريط أبيض.

12. هناك تنوع كبير في مجموعتنا، ولكننا نعلم بأننا سنكون أكثر فعالية إذا ما عملنا معًا. لا نحاول بلوغ إتفاق مطلق حول سياستنا التفصيلية، وإنما نودّ الضغط على الحكومات من أجل القضاء على الفقر، والتخفيف من عدم المساواة بشكل ملحوظ، وبلوغ أهداف التنمية الألفية.

نطالب بـ :

- مسؤولية عامة، حكم عادل، تطبيق حقوق الإنسان
- عدالة التجارة
- تطوّر ملحوظ في كمية ونوعية التقديمات والتمويل للتنمية
- إلغاء الديون

13. نطالب بإدراك أنّ التكافؤ الجندي مسألة رئيسية في محو الفقر. كما نطالب بأن يشكل موضوع تعزيز حقوق الطفل، والشباب، والنساء، وغيرها من المجموعات المستثنية، بالإضافة إلى مشاركتهم المتساوية، أمرًا أساسيًا لإنجاز تلك الأهداف.

14. إننا ننادي الحكومات بالتحرك فورًا وبشكل حاسم لمكافحة الفقر. وننادي المجتمع المدني بالضغط على الحكومات وبتحريك الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق أهدافنا. وننادي الشعب بوضع شريط أبيض تعبيرًا عن دعمه للنداء العالمي. إننا ندعو المنظمات لتشارك فعليًا، وتتعاون مع بعضها وتنسق نشاطاتها، خاصة على المستوى الوطني من أجل الدعوى للمشاركة، والتحرك، والدعم من قبل الناس. سنقتصر النشاطات الوطنية على الصعيد المحلي فقط.

غايات سياسة التغيير العامة

15. هناك تنوع كبير في مجموعتنا، ولكننا نعلم بأننا سنكون أكثر فعالية إذا ما عملنا معًا. لا نحاول بلوغ إتفاق مطلق حول سياستنا المفصلة، وإنما نودّ الضغط على الحكومات من أجل القضاء على الفقر، والتخفيف من عدم المساواة بشكل ملحوظ، وبلوغ أهداف التنمية الألفية.

نطالب بـ :

- مسؤولية عامة، حكم عادل، تطبيق حقوق الإنسان
- عدالة التجارة
- تطوّر ملحوظ في كمية ونوعية التقديمات والتمويل للتنمية
- إلغاء الديون

16. نطالب بإدراك أنّ التكافؤ الجندي مسألة رئيسية في محو الفقر. كما نطالب بأن يشكل موضوع تعزيز حقوق الطفل، والشباب، والنساء، وغيرها من المجموعات المستثنية، بالإضافة إلى مشاركتهم المتساوية، أمراً أساسياً لإنجاز تلك الأهداف.

17. في حين سيتم تحديد الغايات المحددة وفقاً للأولويات الوطنية والظروف المحيطة، يعكس النص التالي النظام الحوارية في إجتماع بيروت.

المسؤولية العامة، والحكم العادل، وتطبيق حقوق الإنسان

18. على جميع الحكومات أن تطبق تعهدها. وأن تبدي مسؤولية كاملة تجاه شعبها، وشفافية في استخدام الموارد العامة. كما على الحكومات والمؤسسات وأقسام المجتمع المدني، التأكيد على محاربة أسباب الفساد بعنف، الفساد الذي يعم القطاع الخاص.

19. إن الحكومات ملزمة وفقاً للقانون الدولي، بالحرص على تطبيق حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعليها الإلتزام بتلك المسؤولية من خلال تأمين إقتصاد منصف وملائم لأكثر الناس فقراً، وتقديم خدمات عامة عالمية ذات نوعية، وتأمين عمل مناسب للجميع.

20. خلال صياغة الإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بالتقديرات، أو الديون، أو التجارة والإستثمار، لا يجدر بالحكومات أن تفرض أو توافق على شروط خارجية تجعل من تطبيق الحقوق أمراً مستحيلاً.

21. على الحكومات أن:

- تضمن التكافؤ الجندي والعدالة الإجتماعية، وتوقف جميع أشكال العنف ضد المرأة وتدعم حقوق المرأة بما في ذلك مشاركتها في السياسة، وقدرتها على بلوغ الموارد.
- تؤمن الحماية الشاملة للأطفال- قانونية وصحية وإجتماعية وإقتصادية
- تحتفظ بالآليات ذات الأنظمة والميزانيات الموجودة والجديدة من أجل تحقيق الإنصاف، مثل إصلاح البلاد، والضرائب التصاعدية واستراتيجيات التخفيض من نسبة الفقر
- تطبق الأنظمة التي تؤمن وظائف منتجة للجميع، خصوصاً للشباب.
- تشرك المجتمع المدني بفعالية، بما يضم من فقراء، ونساء، وأطفال، ومجموعات مستثناة إجتماعياً، أي العاجزين، والمحليين، في صياغة واتخاذ القرارات وتطبيق الأولويات والأنظمة والمخططات المتعلقة بالتنمية المحلية والدولية.
- تصون وتدعم حرية التعبير بما في ذلك حرية الصحافة وحرية المشاركة.
- تطوّر استراتيجيات محلية فعالة لمحاربة للفساد تتوافق مع المعاهدات الدولية حول محاربة الفساد.
- تؤكد مشاركة المجتمع المدني في إجراء تحديد المزانة.
- تؤمن النوعية في الخدمات العامة للجميع (الصحة والتعليم والمياه والمنافع)، وتمنع الخصخصة في القطاعات لما تسببه من حرمان وفقير.

- تشدّد في إطار تدابيرها الصحية، على الصحة الوقائية، والصحة التناسلية وتحارب فعلياً وباء الإيدز HIV/AIDS، والأمراض التي تترافق مع الفقر.
- تؤمّن مساكن ملائمة.
- تؤكد على أن يشارك الشباب في عملية التنمية واتخاذ القرارات، وليس فقط أن يشكّلوا الهدف لذلك.
- تدعم كلاًّ الإستراتيجيات الفعالة في إنشاء السلام وتفادي النزاعات، وتضمن أن تقوم برامج إعادة الإعمار بعد النزاعات على حفظ العدالة الإجتماعية والإقتصادية، والمسؤولية العامة، والقضاء على الفقر.

22. يجب على الحكومات أن تلتزم بإنجاز وتخطي أهداف التنمية الألفية، وتنتقل فوراً إلى توسيع المخططات الوطنية المرتكزة على أهداف التنمية الألفية.

عدالة التجارة

23. يجب أن تتمتع الدول النامية بحق تحديد أنظمتها التجارية والإستثمارية، مصنفة مصالحي شعبيها في الدرجة الأولى. على قوانين التجارة الدولية وأنظمة التجارة المحلية أن توفر سبلاً مستقرة للعيش، وتعزّز حقوق النساء والأطفال والمواطنين الأصليين، وتقضي على الفقر. إذ إنّ الأنظمة والقوانين التجارية، وفرض الشروط المؤدية للنظام الإقتصادي، أصبحت أداة التحرير العشوائي لإقتصاد الدول النامية، مضعفة بذلك ثبات التطور، ومكثرة من نسبة الفقر وعدم المساواة.
24. لذلك، إننا نذكر الحكومات الوطنية بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ونطلب إليها محاولة التأثير على منظمة التجارة العالمية، والمؤسسات المالية الدولية، وعلى الإتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، وذلك من أجل:

- التأكيد من عدم إلزام الدول النامية بفتح أسواقها، وتمتعها بحرية تطويع تعرفاتها من أجل ثبات النمو الإقتصادي.
- حماية الخدمات العامة من التحررية والخصخصة التي قد تُفرض عليها.
- دعم الحق بالحصول على الغذاء، وحق استخدام الأراضي والموارد الطبيعية بالتساوي.
- ضمان إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار مقبولة.
- رفض إتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية المؤدية.
- إنهاء المساعدات المالية على الفور، إذ إنها تؤدي إلى عرض البضائع بأسعار رخيصة في الأسواق الدولية.

- زيادة الشفافية والمسؤولية على دوائر عامة الشعب في صياغة قوانين التجارة الدولية وأنظمة التجارة الوطنية، وذلك في سياق ضمان الإستمرارية مع إحترام حقوق العمّال وحقوق الإنسان على نطاق أوسع.
- التأكد من إمكانية الدول النامية على توجيه الإستثمارات الخارجية لمصالح أولوياتها التنموية.
- ترتيب النقابات لجعلها مسؤولة أمام الناس والحكومات عن تأثيرها الإقتصادي، والبيئي، والتنموي.

إلغاء الديون & ازدياد هام في كمية ونوعية التقديمات والتمويل من أجل التنمية

25. على حكومات الدول الواهبة وعلى المؤسسات الدولية أن تسارع إلى تحقيق زيادة هامة في كمية ونوعية الموارد الضرورية للقضاء على الفقر ولتعزيز العدالة الإجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية الألفية، وتحقيق التكافؤ الجندي، وضمان حقوق الأطفال والشباب. كما على هذه الموارد أن تدعم استمرارية التطور، وحقوق العمّال، وحقوق المهاجرين، ومصالح المجموعات المهمّشة ومن بينهم المواطنين الأصليين. يجب على الموارد أن تعمل من أجل إعادة البناء، وليس لإضعاف الحكومات والقطاع العام، وذلك لتتمكن من المحافظة على حقوق مواطنيها. إننا ننادي مؤسسات وحكومات الدول الواهبة بـ:

- تحقيق أو تجاوز المساعدة المُحدّدة بنسبة 0.7%، والمخصّصة لإنجاز الأولويات التي يحددها المجتمع أو البلد في إطار القضاء على الفقر واستمرارية التطور، هذه الأولويات التي تساهم بدورها في القضاء على الفقر وفي استمرارية التطور.
- فرض ضرائب وآليات دولية جديدة لجمع التمويلات في سبيل التنمية، والتي ستضاف إلى إلتزامات المساعدة الرسمية للتنمية المُحدّدة بـ 0.7%.
- تطبيق وتحسين إعلان باريس لتأمين مساعدة طويلة الأمد، ومتوقعة، ومناسبة، وفعّالة. لا يجب على المساعدات أن تتقيّد بالعقود مع الدول الواهبة، أو ترتبط بالشروط الإقتصادية المؤذية للناس والمجتمعات والبيئة.
- إجراء عمليات تقييم دقيقة للتقدّم الجندي، ومراقبة التنفيذ، ومؤشرات لمدى فعالية المساعدة.
- الإلتزام بالتعهدات الدولية بالتوعية في مسألة شلل الأطفال، والمالاريا، والسل، وإدراك العالم بأسره لمرض الإيدز HIV/AIDS، وكيفية الوقاية منه، والمعالجة والعناية، بما في ذلك من تمويل لمبادرة الخطة السريعة، وصندوق التمويل العالمي للإيدز والسلّ والمالاريا.
- التحرك فوراً من دون اشتراطات خارجية مفروضة، من أجل إلغاء الديون المكروهة، وغير الشرعية، والتي لا يمكن تسديدها عن الدّول الفقيرة والمتوسطة معدّل المدخول، وذلك من خلال إجراء عادل، ديمقراطي، شفاف يحرّر استخدام الموارد في سبيل التنمية البشرية. حيث أن الإجراءات المتخذة لإلغاء الديون غير ملائمة أو لا تتيح للبلاد الفقيرة بتحقيق أهداف التنمية الألفية وتأمين الخدمات الإجتماعية الأساسية، إننا ندعم استراتيجيات الدول النامية المشتركة، في رفض الإعتراف بالديون المكروهة وغير الشرعية.

- وقف تسرب الأموال من الدول الفقيرة، وتحديد الممتلكات المسروقة ثم إعادتها إلى بلادها من خلال اتخاذ الإجراءات ضد البلاد التي تشكل ملاجئًا نظرًا لتدني الضرائب فيها، والمؤسسات المالية، والشركات العالمية وغيرها من الذين يسهلون هذا التسرب في الموارد.
- تأسيس نظام عالمي عادل ومنصف، حيث تتمكن المؤسسات المالية الدولية (خاصة البنك الدولي، وصندوق التمويل الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) من العمل ضمن الإطار الواسع للمبادئ المحفوظة بموجب إلتزامات الأمم المتحدة والواجبات المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل ضبط الإقتصاد العالمي بشكل أفضل.

التحرك المشترك

26. نوافق على إطلاق شهر للتحرّك يبدأ في 16 أيلول (سبتمبر) (ليتصادف مع الإجتماعات السنوية للمؤسسات المالية الدولية) توسيعًا للحدث الأهم وهو يوم الشريط الأبيض العالمي، بتاريخ 17 تشرين الأول (أكتوبر). سيرمز الشريط الأبيض إلينا، ويعبّر عن التضامن ضد الفقر، نوّد أن يشكل الشريط الأبيض رمز مكافحة الفقر المتعارف عليه عالميًا (على غرار الشريط الأحمر الذي يرمز إلى الإيدز HIV/AIDS)، لذلك، نشجّع أكبر عدد ممكن من الناس على وضع الشريط الأبيض خلال العام 2006-2007. سيتم إطلاق هذا الشهر مع إدراك عام ملحوظ، إذ ستحصل تحركات في الشارع، وأحداث إعلامية. تبدأ عملية الإطلاق بقوة دافعة تصاعدية. خلال هذا الشهر، ستنبئّ الإتحادات الوطنية القيام بالأعمال الملائمة للظروف المحيطة بها. سننوّج هذه النشاطات في يوم الشريط الأبيض العالمي للتحرّك، في 17 تشرين الأول (أكتوبر) (اليوم العالمي للقضاء على الفقر).

قد يشهد هذا الحدث المهم مظاهرة الشريط الأبيض (مثلًا صفوف بشرية من الأشرطة البيضاء) مع موسيقى محلية (مثلًا القرع على الطبول). ستقرّر الإتحادات الوطنية هدفها ورسائلها ' السياسية \ النظامية ' (مثلًا الإشتراطات والمؤسسات المالية الدولية) خلال الشهر التحركي.

كما سيشهد هذا الحدث المهم رفع الإتحادات الوطنية لرسائل حملاتها (مثلًا عريضة، وبطاقات، ورسالة) إلى قادتها أو هدفها، أو التصريح بعدد الأعمال التي تبنتها خلال هذا الشهر.

27. بالإضافة إلى ذلك، يعرف النداء العالمي لمكافحة الفقر تواريحًا مهمة في تقويم المجتمع المدني الدولي حيث يمكننا الدعم والمشاركة في النشاطات التي سبق و تم التخطيط لها خلال العام 2006-2007، مثلًا الأسابيع العالمية للتحرّك.

من أجل الحصول على دفع إلى الأمام ولنتمكن من الإعلان عن تحركنا خلال العام 2007 في تشرين الأول (أكتوبر) 2006، سنتشاور حول يوم الشريط الأبيض العالمي للتحرّك الذي سيحصل سنة 2007. نقترح موعدًا

بحدود 16 حزيران (يونيو) (يوم الطفل الإفريقي)، دول الثماني في ألمانيا، نقطة الوسط لأهداف التنمية الألفية (2000-2015). يجب إقرار هذا التاريخ قبل تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

28. يجب أن نطلق النداء العالمي للتحرك لمكافحة الفقر لعام 2007 خلال المنتدى الاجتماعي العالمي الذي سيجري في نيروبي.

دعم الإتحادات الوطنية

29. تشكل الإتحادات الوطنية أساس عملنا وتعاوننا. تُطَبَّقُ النشاطات الوطنية محليًا، وتتضمن الأولويات الوطنية والمطالب الوطنية وتُضاف إلى المبادرات الموجودة في الأصل. إنَّ التحرك الجماهيري، والدعم من قبل عامة الشعب، والتضامن العالمي، كلها أمور أساسية في الحملة. لاحظنا من خلال خبرتنا أنَّ المسائل المطروحة هي الأقرب والأكثر دعمًا للناس على أرض الواقع. يجب ترسيخ النداء العالمي لمكافحة الفقر عند الذين يعانون منه، وإظهار صراعاتهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. إن صياغة الدعم والمشاركة في الحملات من خلال حسَّ بحق الملكية المحلية والوطنية، تمدَّ عملية النداء العالمي لمكافحة الفقر بالقوَّة. علاوة على ذلك، علينا توسيع المجال للمعنيين. ستقوم الإتحادات الوطنية بفتح المجال أمام قطاعات أخرى من المجتمع المدني، ومنظمات عامة الشعب، ومجموعات محلية – تحديدًا الشباب والنساء والمجموعات المهمَّشة – لتمثيل أدوار أكثر أهمية في الحملة. تأمين الموارد الملائمة للأعمال والنشاطات من أجل تعزيز حقوق النساء كما الشباب والأطفال. يتشجَّع المشاركون في النداء العالمي لمكافحة الفقر بروح تعاونية، على دعم بعضهم البعض ودعم الإتحادات الوطنية، وذلك عبر تبادل الخبرات، والمعرفة، والتحليلات، والمواد والأدوات، مستفيدين بشكل متبادل من التكامل الناتج عن تنوُّعنا.

تتضمن تلك الأمور:

- الأدوات الداعمة للحملات
- مجموعات المخططات
- المواد التربوية
- العلاقات الإعلامية
- قد تكون الأساليب المتطورة في نقل المعلومات والتواصل مجدية بشكل خاص لتعزيز التواصل. يجب على النداء العالمي لمكافحة الفقر أن ينشأ مكتبة ومنتدى يتصلان مباشرة بكمبيوتر مركزي، حيث تتمكن الإتحادات الوطنية والشركاء الدوليين من إيداع موارد والحصول على غيرها – على غرار التعليمات حول النظام والمواد الموسَّعة للإدراك – ومناقشة فرص التعاون.
- الأدوات لمراقبة وتقييم تأثير الحملات
- مراقبة عملية تقدّم الدول من أجل تحقيق أهداف التنمية الألفية

- التطبيق على أفضل وجه
- دعم النشاطات التحركية
- إجتماعات الإتحاد الوطني
- ترجمة الوثائق إلى اللغات المحلية
- تقديم المواد التي تتضمن المنشورات، والكتيبات الإعلانية، واللافتات، إلخ.

البنية المستقبلية، والتعاون، وعمليات التواصل

30. يجب على الحملات والإتحادات الوطنية أن تشكل محور العمل والتحرك في السنتين القادمتين. يجب أن يحصل تحوّل كبير، من وظائف تعاونية إلى آليات تعاون إقليمية ووطنية، وذلك من أجل فتح المجال أمام تعاون عالمي خفيف ومرن.

31. تتجسّد المرحلة الرئيسية للتعاون، والعمل الداعم، والتحرك، في البرامج الوطنية لتنتقل بعدها إلى المنتديات الإقليمية. وإنما هناك حاجة للتسهيل وتبادل المعلومات على المستوى العالمي. يجب أن يخضع تعاون النداء العالمي لمكافحة الفقر لثمانية مبادئ. فعلى كلّ من التسهيل والتعاون أن:

- يؤمّن الدّفع الذي نحتاج إليه في جهودنا المشتركة، من خلال التطلع إلى أكبر مشاركة ممكنة، وإلى الشفافية تجاه الجميع.
- يتمتّع بآلية مرنة وخفيفة تتيح لنا التحرك والرّد بسرعة.
- يفتح المجال ولا يحده أمام الدّاعمين للنداء.
- يسعى لتقوية الإتحادات الوطنية.
- يعرض مصالح النداء كوحدة كلية ولا يحصرها بدوائره الخاصة.
- يأخذ مجراه على الصعيد الأكثر ملاءمة من ناحية فعاليته، وفي أقرب ما يمكن إلى نقطة العمل.
- يجب اعتماد إجراء شفاف من قبل جميع المنظمات الداعمة، مما يؤدي إلى مساهمة الموارد في إجراءات النداء العالمي لمكافحة الفقر.
- أية مبادرات عالمية تتعلق بالنداء العالمي لمكافحة الفقر تُطلق على الصعيد الوطني أو تُديرها دائرة أو صاحب قرار في بلد ما، يتم التشاور حولها فقط مع الإتحاد الوطني في ذلك البلد.
- إن الإشتراك في النداء العالمي لمكافحة الفقر يعني الإلتزام حتى نهاية العام 2007، وهو التاريخ الحالي لانتهاؤ هذا التحرك.

منتدى التحرك العالمي

32. يجب أن يتم الإعلام والاستشارة على نحو منتظم، لجميع ممثلي المجتمع المدني والمواطنين الذين يهتمون بالإشتراك في التعاون العالمي، ويوصل الحملة العالمية إلى الشبكات الوطنية والإقليمية، حول المخططات

والقرارات الرئيسية، فسيشكلون منتدى التحرك العالمي. ستبقى عملية الإلتحاق منظمة من خلال قائمة تتيح بتبادل المعلومات حول النشاطات الوطنية والإقليمية، بالإضافة إلى التزويد بالمعلومات وإجراء الإستشارات حول التعاون العالمي.

33. سيعقد إجتماعاً مباشراً واحداً فقط للبرامج الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية الداعمة، وذلك في كانون الثاني (يناير) 2007 قبل انعقاد المنتدى الإجتماعي العالمي في نيروبي.

إقليمياً

34. يجب أن تُترك الحرية للمناطق بتقرير الطرق الأنسب لحث ودعم الإتحادات الوطنية، وترجمة أنظمة البرامج العالمية نحو السياقات الإقليمية، والإستعانة بأية وظائف إقليمية أخرى. خلال اتخاذ القرار، على تلك المناطق أن تُظهر شفافية ومسؤولية تجاه الإتحادات الوطنية. علينا تشجيع مشاركة المنظمات والمؤسسات النسائية على الصعيد المناطقي.

فريق التسهيل الدولي

35. سيوضع حلاً لنظام إزدواجية ترؤس الإجتماعات وسيتم تأليف فريقاً للتسهيل. تركز مهمة فريق التسهيل الأساسية في حث وتعزيز التعاون والدعم المتبادل بين الإتحادات والشبكات الإقليمية \ الوطنية المشاركة. يتم تحديد مدة عمل المجموعة من خلال غايات النظام ومخططات التحرك الذي يكون قد قررها إجتماع بيروت. تنتهي مدة عمل المجموعة في أواخر سنة 2007، ومهامها الرئيسية التي سيتم تجديدها في كانون الثاني (يناير) 2007، هي التالية.

تقتضي المهمات على المستوى العالمي بـ:

- تسهيل عملية الإنتشار لتشجيع عدد أكبر من المنظمات على المشاركة في النداء العالمي لمكافحة الفقر، وذلك في سبيل توسيع وتعميق نطاق النداء.
- تسهيل التعزيز لنظام المطالبات الخاص بالنداء العالمي لمكافحة الفقر، وذلك من خلال تبادل المعلومات حول فرص تقديم العريضة.
- تسهيل العمل المرتبط بالنداء للتحرك وما يتضمنه من تحضير المواد، والعمل على الصعيد الإعلامي، والموقع الإلكتروني، وغيرها من وسائل الإتصال.
- تسهيل التخطيط الدولي للشهر العالمي للتحرك.
- تحديد الناطقين بإسم النداء العالمي عندما يُطلب ذلك، مع مراعاة التوازن على الصعيد الجندري والشبابي والإقليمي.
- تسهيل انتقال الأخبار بسلاسة وشفافية عبر النداء العالمي، وذلك بتزويد منتدى التحرك العالمي بالمستجدات اليومية وبتسهيل عقد الإجتماعات المباشرة بين المنظمات.
- لن يلعب فريق التسهيل الدولي دور الحصول على منحة.

36. ستتحلّ جميع فرق العمل الثابتة، وسيتم فقط تشكيل قوات للمهام الدولية ذات وظائف \ تحركات دولية. يجب على أية مهمة تركز على هيئة ناخبين أن تشجّع المشاركة الكاملة وأن تكون مسؤولة عن الهيئات الداعمة للنداء.

37. سيقوم فريق دعم صغير (من شخصين كأقصى حد) بنقل التقارير لفريق التسهيل الدولي، وسيعمل مع تركيز خاص على عمليات التواصل، والمواقع الإلكترونية، وتبادل المعلومات، وخدمة فريق التسهيل الدولي بشكل عام.

38. سيكون لفريق التسهيل الدولي تمثيلاً متناسباً ملائماً، يركز على عدد الإتحادات الوطنية الناشطة في كل منطقة، وعلى حجم السكان والتنوع، مع الأخذ بعين الاعتبار التكافؤ الجندري، وإيلاء حصة صغيرة للشبكات والمنظمات الدولية التي تلعب دوراً فعالاً.

39. يجب أن يتوجّه فريق التسهيل الدولي إلى الدول النامية الجنوبية، وستقدّم النسب التالية

- أفريقيا – 4 (2)
- آسيا والمحيط الهادئ – 4 (2)
- أميركا اللاتينية وجزر الكارييب – 3 (1)
- أوروبا – 3 (1) من خارج الإتحاد الأوروبي من شرق أوروبا تحديداً (1)
- أميركا الشمالية – 2 (1)
- الشرق الأوسط – 1
- دولياً – 6 (3)
- حركة النساء \ ترؤس المهمة النسائية
- الشباب والأطفال – 1

وافق الاجتماع على البنية المؤقتة المذكورة أعلاه، والتي تستكمل هذا التدبير خلال الثلاثة أشهر القادمة مرتكزة على الرّد الإقليمي.

يُحبذ التمثيل الإقليمي للشباب والأطفال في فريق التسهيل الدولي

40. تشير الأرقام بين قوسين إلى العدد الأدنى من النساء.

41. على أي شخص في فريق التسهيل الدولي أن تتم تسميته ويعتبر مسؤولاً بالكامل عن الذين ينتمون لتلك الفئة ويدعمون النداء للمكافحة.

42. إنّ المجتمع المدني الممثل بالإتحاد سيعمل ضمن شراكة استراتيجية مع عدد من غير ممثلين، ويمكن دعوة هؤلاء الشركاء الاستراتيجيين إلى مراقبة فريق التسهيل الدولي.

